ع ١٠١

التقويمات

١٢٨

المجموعة جملة
بسيط وان جاعل الحقائق على
الذوات ودفا على الحقائق على بالذات جعل المكلف بخ الاحكام
الاطلاق هو القيوم الواجب بان الاطلاق الجاري على ذوات المكلف بخشوع بخ الاحكام ل
ذكره ومن هنا ك انت بخ اذا طوار الامر بخشوع يوم الغدير و
احق واعرى في الاصطلاح وبالجملة حديث يوم الغدير و
الا طلاق قات الوضعية لا شيء وورود قوله تعالى اليوم
بحسب علي عليه السلام في الامامة والخلافة وورود قوله تعالى الى ...
نص على عليه السلام في متواتر غير محصور الا سناد ... السلام ...
الجملت لكم دينكم فيه العصمة واهل بيت النبوة عليهم السلام بانبيائهم
من طرق اصحاب العصمة على الائمة الاثنى عشر و تسميتهم
وبالجملة روايات لتنصيص على الائمة الاثنى عشر نص على خلفه
وذكر ان اوليهم على عليه السلام واخرهم المهدي عليه السلام
عن ابن مريم على نبينا وعليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
متواترة محكمة الحق والجملة المشتركين من الجمع
عند الرواة والاخبار من جميعا وان
جابر بن عبد الله رضي الله
ثقة ... عن
مستفيض مشهور وذلك جزء من الاحاديث

بسم الله الرحمن الرحيم والاستيثاق
من العزيز العليم والتثقه بالعلي العظيم

تقدست يا من الانوار ظلالك وتمجدت
اى جلالانوار العقلية والحسية ١٢ منه
يا من الذوات افعالك سنت اشعة نور وجهك
الكريم وعنت الوجوه والنواصي لمجدك العظيم
اى خضعت الذوات والطبايع والنزايز ١٢ منه
لا استطيع في حمد مجدك سبيلا الى اداء حقه
ولا احصى للثناء على بهائك مبلغا في ازاء
مستحقه صلواتك التامات على كلماتك
التامات محمد صفوة الاصفياء المكرمين وقرم
صفوة الشي خالصه ١٢
الانبياء المرسلين وعترته الاوصياء الانجبين
قادم الامم الى امم الدين وسادة الخلق اجمعين
الطريق الامم بالفتح المستقيم والبين القريب
اما بعد فان احوج المفتاقين الى الله الغنى
محمد باقر الداماد الحسيني ختم الله له بالحسنى
لقول معاشر رواد الحق اني قد القيت اليكم

كتابا

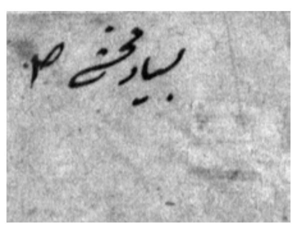
كتابا من كتب الدين واهليت عليكم صحيفة
من صحف اليقين لو انكم دعيتموه واحصيتموه
لا لفيتم فيه مقتر حكم على ومنتجاكم من معيار
المعاير في تصحيح العقايد وميزان الموازين
في تقويم الايمان وان هو الا اخ الشطر الرئيسي
من اعلى العلوم الذي هو علم الانوار العقلية
والجواهر القدسية وقد بلغ من مهام النضج
نصاب النوار واستقر امره على مستقره
واستوى الحق فيه على عرشه وبالجملة
ما يتلي عليكم انوار محققه واسرار مروفه
عقلك حكمي واعتقادي وخبري و
اجتهادي وما كنت موثرا الا قراح الحق
وصراح العلم اما التفاتنا ما هتف به
صرح البرهان وقويم الدليل واما استنباطا
مما تنطق به آيات القرآن الحكيم واحاديث

تراجمة الوحي و خزنة التنزيل فيا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد و اقتباسوا بي و اصطادوا
على شاكلتي اتقف بشكلة تفوقهم على اسرار
المبدإ و المعاد فاني بفضل الله سبحانه و
رحمته من سفرة عالم العقل و حملة عرش
البرهان و ما انا من المتكلفين يا قوم اسألكم
عليه اجرا ان اجري الا على الذي فطرني
افلا تعقلون و ما توفيقي الا بالله عليه
توكلت و اليه انيب المقدمة اليت
النجاة مقصورة في حديث افتراق الامة
على فرقة واحدة و احاديث التمسك
بالثقلين و التمثيل بسفينة نوح و بباب
حطة و بغصن الشجرة و الفرع و اللقاح
و الثمرة و اللقاح و ان شيعة علي عليه السلام
هم الفائزون و ان عليا عليه السلام باب

من دخله

من دخله مومن ومن خرج منه كافر المتواطئ
١٢٤
على روايتها بمتون متلونة واسانيد مختلفة
لذي الخاصة والعامة جميعاً ناصة بمناطيقها
واساليبها على ان المتمسكين في الدين
باهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهم الذين انما اراد الله ان يذهب
عنهم الرجس ويطهرهم تطهيراً ناجون
وانه لا فائز ولا ناجي الا هم وكان على جبلة
الاستقامة وغزيرة الانصاف وهو ممن
تمسك اصحاب الاديان خبير بصير لا يستنكر
ان الشيعة الخاصة الامامية هم اولئك
المتمسكون بهم من الفرق لا غير وان
العامة واعني بهم من عداهم على الاطلاق
ولا سيما الجماهير المتخلفون عن السفينة
خارجون عن الباب ونايذون اهل البيت

وراء ظهورهم والصاهم على وضعيات
اصولهم الموضوعة غير مستقين فوزا
ولا نجاه بل انما يحمون رجما بالغيب
ويحرصون ما لا يعلمون ثم من المستبين
ان الامة المحكى عن افتراقها انما هي امة
الاجابة لا امة الدعوة فللاجابة هي
علاقة النسبة تصحح الاضافة في امتي
والشيعة متفرقة ثلثا وسبعين فرقة
فاذن انما هم الامة المفترقة من بعد
الاجابة والامامية منهم هم الامامية
الناجية والباقية هالكة واما من عداهم
من جماهير المنتسبين الى الاسلام فمن امة
الدعوة لا الاجابة


بیاد محسن

بسم الله الرحمن الرحيم

وفيه تقويم ان فی الوجود من بار القيوم
[و]اجب بالذات وانه جاعل عوالم
الجواز وصانع نظام التقدر ومبداء
سلسلة الوجود وتقويم تقديسه وتمجيده
ای صفاته السلبية
فصل كالمدخل فيه تصحيحات كالمباد[ی]
ای فی هذا الفصل
لما النظر سالك سبيله وراصد دليله
العلم الاعلى ای العلم الالهی وهو حكمة ما
فوق الطبيعة وعلم الانوار العقلية والمفارقات
القدسية افضل علم بافضل معلوم وانما
موضوعه طبيعة الحقيقة المتقررة والموجود فی

بقيت ام مطلقا والاعراض الذاتية
المتوجاة فيه عوارض صبغة المتقرر الموجود
بما هو متقرر و بما هو موجود و تقاسيم التقرر
والوجود بحسب العقود اللازمة لها وعلى
ذمته اثبات موضوعات العلوم الجزئية ومباديها
على الاطلاق بل اثبات الوجود لاي شيء كان
فالشغل بالهليات المركبة لذمم العلوم الجزئية
و بالهليات البسيطة لذمة هذا العلم ولكن
على ان يوخذ الاشياء في حيز المحمولات
ومعطية تخصيصات طبيعة الموضوع وعقد
المسائل على الحقيقة اثبات خصوصيات
التقرر وانحاء الوجود فقولنا العقل مثلا موجود
في قوة قولنا بعض الموجود عقل وهو شطر ان
شطر كلي وفيه الفحص عن الشئون الشاملة
والامور المستوعبة الغير المتاصلة وهي عوارض

المتقرر بما هو متقرر والموجود بما هو موجود وعن مهيات المقولات العينية وطبائع الحقائق المتأصلة التقرر بما هي و[illegible] طلق طبيعة الحقيقة المتقررة وستطر ربوبي وسجالي للذوات البريئة عن شوائب
تعاطات تناوله فلان يتعاطى كذا ان يخوض فيه ١٢ ص
مخالطة المادة وعلائقها ويتولى اثباته [illegible] لكل مبدا قيوما واجبا بالذات يفيض عنه كل متقرر مجعول بما هو متقرر وموجود ويخوض بما يجدر به من التنزيهات والتمجيدات وفي عدله وحكمته وجوده وعنايته وقضائه وقدره وفي انه مبدا لفاعلية ما سواه فاعلي ومبدا لها كمالي وتحقيق طبقات ملائكته ويحصل كيف نسبته الى التوالي وهي جملة الموجودات عنه وما اول ما فاض عنه من الذوات الفايضة عنه وكيف يترتب عنه نظام الخير في سلسلتي البدو والعود اخذا من الجواهر الملكية العقلية ثم الجواهر الملكية النفسية

ثم الجواهر

ثم الجواهر الفلكية السماوية ثم مرتبة فمرتبة الى اقصى
الوجود اعني الانسان اذا ما صار الى مرتبة العقل
المستفاد وكيف يبوا ... د منه وعوده اليه
عظم سلطانه وبهر برهانه وتبين كيف شان
الانسان في افعاله وكيف امر الدعاء والاجابة
ويصح اثبات النبوة والامامة والسنة
الالهية والامام الحافظ لتلك السنة ويقوم القول
في الالهام والوحي والمعجزة ثم ينصرف اخرا الى
حقيقة النفس الانسانية ومعادها وتنظر ما شانها
في وكر البدن وكيف امرها عند مصيرها الى
عالمها وهو عالم القدس وكيف الامر في اسراحها
الوكر باذن الله سبحانه وما قطعها من المثوبة
الالهية وما مبلغها من العلم والكمال حتى تصير
عالما عقليا مضاهيا للعالم العيني وما سبيلها
في الفوز والسعادة حتى يستتم عودها الى باريها

في النشأتين وعلى ذاك ... م وعنه ذلك

وعند ذلك فالحمد فهذا السطر الآخر ما نحن

لسبيله تيسر لنا ... تقويمه وتتميمه وتكميله وتذييله

الشيء المتقرر اما انه متعين التقرر والفعلية

في مرتبة ذاته فيكون متقرر النفسه بنفسه لا لعلة

غير ذاته ولا بعلية من ذاته هو ... الواجب

بالذات ويكون لا محالة في وجوده في مرتبة ذاته لا

بعلة ولا بعلية اذ ليس مطابق الوجود والمحكي

عنه به الا نفس الذات المتقررة ومفاد الوجود

هناك تحقق نفسه لا تحقق شيء غير مهية حس

الوجود وكذلك الامر في وجوب التقرر ووجوب

الوجود اذ ليسا الا تاكد الذات وتاكد الوجود

واما انه في حد جوهره وفي مرتبة ذاته لا متعين

الفعلية ولا متعين اللافعلية فيكون بحسب ذاته

لا المتقرر ولا اللامتقرر ولا الموجود ولا اللا

موجود

موجود وهو الممكن بالذات ذو الذات الجائزة
والمهية الجائزية يكون لا محالة ذاته ووجوده من
تلقاء جاعل وراء ذاته [illegible] ره ولا وجوده
من تلقاء لا جاعلية الجاعل ومفاد وجوده لا تحقق
نفسه [illegible] تحقق شيء جوهر ذاته غير نفس الوجود
ومفاد [illegible] السلب البسيط لطرفي التقرر
واللاتقرر وطرفي الوجود واللاوجود في مرتبة
ذاته المجعولة المتقررة بالجعل فاذن الوجوب
بالذات حقيقة محضة بنفس الذات من كل جهة
بجواز الذاتي هالكية الشيء المتقرر بالغير في
جوهر ماهيته وباطليته في مرتبة ذاته بحسب ذاته
باحق ذات الجواز اما انه في جوهر ذاته فهيه منعوتة
حقها بحسب نفس طبيعتها المرسلة انها في نفسها
بحيث مهما تقررت في الاعيان كانت قائمة
الذات والوجود لا في موضوع وان كانت بحسب

تشخصيتها وبخصوصية وجودها التشخصي في محل
والموضوع محل الحال الغير المقوم اياه لا لتشخصيته
ولا لطبيعته المرسلة فذاك هو الجوهر وهذا احد
الجنس الاقصى لمقولة الجوهر واما انه في حد
جوهره طبيعة تاعية تقررها ووجودها في نفسها هو
بعينه تقررها ووجودها في موضوع اي مستحقها
بحسب نفس طبيعتها انها في حد نفسها بحيث مهما تقرر
كانت البتة قائمة التقرر والوجود في موضوع
بحسب تشخصيتها وبحسب طبيعتها المرسلة جميعا فذاك
هو العرض وهذا احد الجنس الاقصى لمقولات الاعراض
المشهورة فاذن لحقائق الجائزات مقولتان
قاصيتان هما الجنسان الاقصيان وكما الجوهرة
بحسب سنخ المهية ومن المستحيل ان لا يكون ذو
المهية الوحدانية في حد نفس مهيته على احدى
الحقيقتين وان يكون المهية الجوهرية في حد نفسها

رالاعلى

لا على تلك الحيثية بل عروا عن ذلك الشان
وعن تلك الشاكلة ثم يصح ان يعرضها اخرا
ان يكون متقررة القوام ... فكذلك العرضية
على تلك الجهة انما هي بحسب سنخ الطبيعة ومن
الممتنع ان يكون المهية العرضية في حد طبيعتها
لا على تلك الحيثية بل عرية عن تلك الشاكلة ثم
يصح ان يعرضها اخرا ان يكون قايمة القوام
بالفعل في موضوع وايضا هذا المعنى طبعة مشتركة
بين مقولات الاعراض بتة فاذا كان هو من المعاني
العرضية التي هي من لوازم المهية كان له مبدا
مشترك بينها بازائه ومنهى لامحة الى طباع
ذاتي مشترك هو الجنس الاقصى لتلك المقولات
ثم لو لم يكن العرضية كالجوهرية بحسب سنخ الطبيعة
لكان يقع الصورة الشخصية الجوهرية تحت الجوهر
والعرض معا والانسان المتكلم المتكيف الاب

المتحرک تحت مقولات شتی، وقوعا بالذات
من حيث ومن حيث وباعتبار وباعتبار
وان يستصحه الا الاسن حيثيون والاعتباريون
من المتفلسفين صحيح ان ذنک المفهومين
المحصلين هما عنوانا حقيقتي الجنسين الاقصين
لمقولات الجايزات ويستحيل وقوع شی واحد
فيهما بنه فاما مفهوم الموجود بالفعل لا فی موضوع
فهو ليس المعنی الذی جنساه لمقوله الجوهر بل هو
من عرضياتها اللاحقه وکذلک مفهوم الموجود
بالفعل فی الموضوع فانه ليس المعنی الذی
جنساه لمقولات الاعراض بل انه من العوارض
اللاحقه لها بحسب الوقوع فی الاعيان وبحسب
الحصول فی الذهن جميعا ولمقوله الجوهر ايضا
ولکن من جهه الوجود فی الذهنی فقط ومن حيث
خصوص الحصول فی الذهن وبحسب تشخصها

الذهنی

الذهنية فقط لا بحسب جوهر المهية المرسلة
تحت كل من الجنسين الاقصيين انواعا اولوية
محصلة متباينة المهيات في درجة واحدة هي
اجناس الانواع مترتبة في التنزل الى السافلات
الحقيقية ففي جنس مقولة الجوهر الجوهر العقلي المفارق
مطلقا ويقع على الانوار العقلية المتخالفة الانواع
الظاهرة الفعلية في الفطرة الاولى بحسب كمالاتها
التي هي فرايض الحقيقة او نوافلها على الاطلاق
والجوهر النفسي المفارق في ذاته فقط ويقع على
النفوس المفارقة التي لها في فطرتها الاولى
كمالات تحصل هي لها بالفعل في الفطرة الثانية
والهيولى الاولى التي فعلية جوهر ذاتها مضمنة فيها
القوة المطلقة وتعم الهيوليات المختلفة بالحقيقة
النوعية والصورة القائمة الوجود والتشخص في
المادة الجرمانية والمنوعة والمتقوم من المادة

الصغير الذي هو المندرج اي الجسم باقسامه التي
هي البرازخ الجسمانية بانواعها في جنس مقولة
العرض هو مقولة المقادات المشهورة العرضية على
الاطلاق الكم عرض الذي لذاته يقبل المساواة
والمفاوتة بالتطبيق فان كان لا يصح ان تفرض
فيه اجزاء مشتركة في حدود مشتركة فهو الكم المنفصل
وهو العدد وانكان يصح فيه ذلك فهو المقدار
المتصل وغير القار منه الزمان وليس بذي وضع
والقار ذو الوضع المقادير الثلثة ونعني بالوضع
ههنا حال المتصل من جهة نسبة اجزائه بعضها
الى بعض في الاتصال والرصيف بحيث يصح
الاشارة ان كل واحد اين هو من صاحبه بحسب
المجاورة والترتيب والقرب والبعد في الترتيب
والكيف وهو هيئة قارة لا يستوجب في حد
ذاتها نسبة ولا تقبل بالذات قسمة ولا قسمة

وانواعها

وانواعها اجناس اربعة القوة واللاقوة دالانفعالات
والانفعالیات والکیفیات المختصة بالکمیات
المتصلة والمنفصلات والمضاف الحق
وهو ما وجوده ومهیته انه ی نفسه وبحسب حقیقة
معقول المهیة بالقیاس الی شئ آخر مغایر له
ولمعروضه وهو ایضا بحسب نفسه علی تلک
الشاکلة بالقیاس الیه ولیس یصح ولا یعقل
له وجود وراء الوجود الذی هو به مضاف
فهو المضاف بنفس ذاته الذی یستوجب
النسبة المتکررة فی حد وجوده وفی مرتبة مهیة
ولا یتصور له وجود وراء ذلک وهو یعرض
سایر المقولات بل الموجودات باسرها فیقال
لمعروضه بما هو معروضه المضاف المشهوری
لکن عروضه للقیوم الواجب بالذات علی سنة
اخری غیر التی فی الجایزات وللمفارقات المحضة

على خلاف الشاكلة التي للهيولانيات والوضع
ويقال له النصبة كالانتصاب والانتكاس والاستلقاء
والانبطاح وهوية مستقرة يعرض للشيء في الاجزاء
من جهة نسبة جميعا نسبة اجزائه بعضها الى
بعض لا بحسب الرصف والترتيب التابع
للاتصال والامتداد بل بحسب الوقوع في جهات
العالم على ان يتعين الحكم الاشاري ا
منها اين هو من صاحبه لا في الرصيف بل من
حيث الوقوع في التحيز والتخصيص بالجهات و
نسبتها الى الخارجيات عنها اما حاويات واما
محويات ايضا كك اي لا من حيث الرصيف
والترتيب بل بحسب التحيز والوقوع في الجهات
على ان يتعين الحكم الاشاري من حيث الجهات
ولا يكاد يصح عروضه الا للاجرام والجرمانيات
وبالجملة الا للمتحيزات بما هي متحيزات والاين

وهو

وهو نفس نسبة الشیء المتمکن الی المکان بالکون
فیه نسبة غیر متکررة حقیقتها کون الشیء فی مکانه
ولا یکون معروضه الا هویات الاشخاص الجسمانیة
وهو ثان غیر حقیقی کالا[illegible] الاقالیم والبلاد
والاسواق واول حقیقی هو کون المتمکن فی المکان
الذی یخصه وایضا منه جنسی وهو الکون فی المکان
ونوعی کالکون فوق وکالکون تحت وکالکون
فی الهواء والکون فی الماء وشخصی کالکون هذه
المتمکن بعینه فی هذا المکان بعینه والمتی وهو
نفس نسبة الشیء المزمن الی الزمان بالکون
فیه نسبة غیر متکررة حقیقتها کون الشیء فی الزمان
بعینه اما علی سبیل الانطباق علیه او لا علی سبیله
او طرفه ولا یکاد یعرض الا لما تحت الکون والتغیر
بما تحت الکون والتغیر واما ما فوق الکون من
الثابت الحق والثابتات الصرفة اعنی المفارقات

يحققه فلا يصح له متى اذ لا يكاد يصح انتسابه الى
شيء من الازمنة والانات بعينه اصلا والمتى
ايضا منه غير حقيقي كالاشهر والاعوام والعتاقة
والحداثة وحقيقي كالولادة في وقت الزوال
مثلا وكما قولهم عاش فلان ثمانين سنة والاضافي
نسبي وهو مطلق الكون في الآن او في زمان
على سبيل التطابق او لا على سبيله ونوعي ككل
من تلك الانواع وشخصي لكون هذا المتمكن بعينه
في هذا الوقت بعينه او في هذه السنة بعينها
والحركة وهي الكمال الاول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة اعني الخروج من القوة الى الفعل
يسيرا يسيرا على سبيل الاتجاه نحو شيء هو الغاية المتوخا
المتوخاة ما دامت الحركة وتحتها ان يفعل و
ان ينفعل وهما هيئتان غير قارتين يعرضان
المؤثر ما دام مؤثرا والمتاثر ما دام متاثرا على

الانتقال

الاتصال كالتسويد والتسود والتسخين و
التسخن فتبدل الحال الحاصل لموضوع المنفعل
عن سبب ما فاعل على سبيل القرار والثبات
على سبيل التصرم والتجدد له اعتبار بحسب
نفس ذاته واعتبار اخر بحسب نسبته الى السبب
الفاعل بانه عنه بالمتأثرة واعتبار ثالث بحسب
نسبته الى الموضوع المنفعل بانه له بالقبول فهو
بالاعتبار الاول نفس الحركة وبالاعتبار الثاني
التحريك وهو ان يفعل مثل ان يقال هو ذا
هذه النار يحرق وهو ذا هذا السكين يقطع وبالاعتبار
الثالث التحرك وهو ان ينفعل مثل ما يقال هو
ذا هذه الخشبة تحترق وهو ذا هذا الحبل ينقطع
ولا تقع الا في الكم والكيف والوضع والاين
والملك ويقال له الجدة وشرحها المحصل انه
هيئة يعرض الجسم من جهة نسبته الى مشتمل يلاصق

فيتقل الانتقال فمنه جزئي ومنه كلي ومنه ذ ى
كحال الحيوان بحسب الاباب ومنه عرضي كالتنقص
والتنقل والتلح والتخم تصحيح ان يستطيع
ذاكر ان يذكر شيئا جايز الحقيقة هو خارج
عن هذه المقولات جميعا اذا كان لحقيقة المتاصلة
تحصل نوعي محصل بعد احدية جنسية فاما ما ليس له
حقيقة متاصلة محصلة نوعية تحت طبيعة واحدة
جنسية فليس يدخل في شي من المقولات
اصلا كالفصل لاي جنس كان فانه ليس الا
حيثية من حيثيات النوع المحصل وماهيته
المهية المتاصلة وكالعرضي مطلقا اذ ليس له
حقيقة متاصلة ولا تحصل نوعي ولا احدية جنسية
وكنوع ليس هو في جنس ان صح وكذلك شخص ليس
هو في نوع تصحيح ان كلا من لعطي القبول والفعل
عندنا ورؤساء الحكمة الالهية يقع في الاصطلاح

صناعی بالاشتراک علی معان ثلثة احدها القوة
الاستعدادية لمادة ما بالقياس الى كمال
يطرء عليها والخروج من تلك القوة الى
التلبس بذلك المستعد له بالفعل او القوة
الجوازية لنفس الذات الباطلة بحسب نفسها
وفعلية الحقيقية لها بحسب الواقع ولا يكون
القابل والفاعل من هذا السبيل اى ماله
هذا القبول وما منه هذا الفعل الا ذاتين
منفصلتين متباينتين فى الوجود ومن المنصرح
ان الشئ لا يكون مخرج ذاته من القوة الى
الفعل والا لم يكن يقع ذاته تحت ملابسة ما
بالقوة اصلا ولا مبدا لتغير ما فى ذاته اذ لو
كان ذاته مبدا لثبوت صفة ما لذاته لكان
تدوم تلك الصفة لذاته ما دامت ذاته ثابتة
ولكن حيثيا القوة والفعلية على الوجه الاول

ليستا مسحان لشئ واحد بالذات الا ان يكون
ملتئم الحقيقة من امور متكثرة بالفعل متباينة
بالوجود وهي مبادي الحيثيات المتكثرة فيه
وهما على الوجه الاخير ليستا ليستوجبان تكثر الحقيقة
للذات الا في لحاظ العقل لا بحسب الاعيان
من حيث انهما الانفعال والتاثر عن فاعل عال والفعل
والتاثير في منفعل سافل فالمقابل من هذا
السبيل ما ينفعل من جهة عالية والفاعل
ما يفعل من جهة سافلة وهما ليسا ليستوجبان
تكثر ذات الموضوع بحسب الاعيان البتة بل ربما
تيفقان للشئ البسيط الذات في الوجود
اذا كان متكثر الحيثيات بحسب ذاته في لحاظ
العقل كما الجوهر المفارقة العقلية ولا سيما
روح القدس بحسب قياسها الى جناب الجاعل
الحق وقياسها الى النفوس الناطقة الانسانية
وكذلك

وكذلك النفس الانسانية بالقياس الى عالم
الانوار القدسية والى الجرم الجسدانية
وثالثها الموصوفية والمنتزعية بالقياس
الى مفهوم ما بالذات واقتضاء الذات بنفسها
تلك الموصوفية وليس القابل والفاعل من
هذا السبيل الا نفس الذات الملزومة لمعنى ما
بما هي بنفسها ملزومة له فهذان ليسا يستوجبان
تكثر الموضوع لا بنفس الذات ولا بحيثيات
سابقة في جوهر الذات وعلى هذه السنة
شأن المهيات بالقياس الى لوازمها فاذن
القبول بالمعنيين الاوليين لا يكون الا بنسبة
جوازية والفعل الا بنسبة وجوبية واما القابلية
بهذا المعنى الاخير فليست تنافي النسبة الوجوبية
التي يستحقها الفاعلية فلذلك لم يكن بممتنع
ان يكون للبسيط الحق الاحدى الذات من

كل جهة وصار من المستبينات اصيل ان الشيء
البسيط عنده فيه واحد كما ذاته لذاته
العاقل المعقول فيه واحد انما الاختلاف
في التعبير والتسمية لا غير تصحيح اما عندك
من المصرحات ان وجوب الفعلية لذاتها
بنفس جوهر الذات او امتناعها موجب تام
للاستغناء عن العلة مطلقا وكل ما هو مفيض
بالمصاكان او صدور با ١٢
تام لشيء فان انتفائه هو العلة التامة لانتفائه
بته فاذن لا ضرورة طرفي الفعلية واللافعلية
للذات بنفس جوهر الذات تامة العلة للافتقار
الى العلة في فعله احد الطرفين لا محة فالجواز
الذاتي علة تامة للعاقة الى العلة ولا خط للحدوث
من المدخلية شطرية اصلا تصحيح الذي رون
طباع الامكان علة الفاقة الى الجاعل هم الحكماء
المبصرون حقا واما الشرط الحدوثيون فلا

اعا قهم

يفارقهم ان يتجوا مسرعين خروج ىلىاع القوة
وللاضرورة الى الفعلية والضرورة من تلقاء
امر نقيضه ... افاولا بمنقبض راسا وذلك
اذا فرضت الذات الجايزة قديمة الوجود وكك
في بقاء الوجود بعد الحدوث اذ لا يعقل الانسلاخ
عن لاضرورة الطرفين بالنظر الى نفس الذات
بعد الحدوث فما هولاء القوم لا يكادون
يفقهون حديثا تصحيح انما المساق اليه بالقصد
الاول هو العلة الجاعلة التي تعقل الذات و
الوجود وساير العلل مصححات الاستناد الى
الجاعل ومهيات الصلوح للمجعولية ولقبول الجعل
من تلقائه والا لكانت اما للفاقة الى العلة وراء
طباع الجواز واما الجايزات باسرها سواسية
في الانساق الى ساير العلل تصحيح التي مالم تجب
لم تتجوهر ومالم تجب لم توجد فما هو جايز الطرفين

بالذات لا یتعین له احدهما بالفعلیة الا بالوجوب
عن العلة ویجب ان یجب المجعول لجاعله التام
وبالقیاس الیه جمیعا وجاعله التام ولا به بل
بالقیاس الیه فقط الیس اذا تم نصاب الوجوب
ب النسبة الجوازیة الی الفعلیة وما زاد احد
الامرین من الاخر بالتعین وجب عرف الطلب
عن السایل عن سبب الترجیح وکفی لتحقق وجوب
الوجوب و وجوب وجوب الوجوب متمادیا الی
حیث یستطیع لحاظ العقل واما الاولویة الغیر
الوجوبیة علی ما یجب المتکلفون الخارصون بالظن
ما لا یعلمون فانه هی لم یبلغ نصاب البت والحب
لم یکن لن یمتنع معها وبحسبها التقرر واللاصدور
بل انها یبقی حاصلة بعینها علی کل من العرضین
فیکون هی مستمر الا لحفاظ فی الصورتین مشترکة
الاستمرار بین الطرفین فیکون لامحة مستویة النسبة

الی الا

الى الامرين فاذن يعود وطلب سبب ترجيح
صدعها فنفتاق من رأسها على حصول
شيء ثالث به يمتاز التقرر من البطلان بالتعين
ويتميز الصدور من اللاصدور فيحرق فرض
امنه الجاعل وينحص الفحص هناك ايضا
واما الى اولوية طارقة طرية وراء تلك الاولوية
التالدة ثم هي ايضا غير وجوبية فلا يستطيع
ان يمر احد طرفي النسبة الجوازية من الاخر
ويتمادى الامر ذاتها الى لا نهاية والاولويات
المتمادية الى لا نهاية تاسرها على شاكلة الاولوية
الاولى من حكم عدم الاغناء واستفاد الاجداء
لكون النسبة الجوازية مع ذلك كلية قايمة بعد
على حطها وبالجملة الفرق بين الوجوبات في صورة
الاولوية الوجوبية والاولويات في صورة الاولوية
الغير الوجوبية ان الوجوبات من توابع اللازمية

فی لحاظ العقل واللانهایة فیها لا بقیضه والنسبة
الجوازیة فی کل مرتبة هویته بنفس اقتضاء المتبوع
الملزوم الاصل والاولویات من المرجحات
المتقدمة بحسب نفس الامر واللانهایة فیها عددة
بالفعل سیتوفی حصول المجهول علیها والنسبة
الجوازیة التی هی صار المعاقة الی العلة ومنع
الحاجة الی الجاعل غیر مشتوتة فی شیء من المراتب
لشیء اصلا فاذن قد استوی الحق علی
عرشه والحمد لله رب العالمین تصحیح ذاک هو
الوجوب السابق واذا وجب لجوهر الشیء وجوده
عن الجاعل لجوهر عن تلقائه ووجد فوجب
بجوهره ووجوده وجوبا لا حقا له الضرورة
بشرط المحمول واخره الضرورات السبع
وهو ایضا وجوب بالغیر فاذن کل جوهر وجود
جایز الذات فانه لا محه محفوف بوجوبین سابق

ولاحق

14

ولا حق و لك كل بطلان عدم جايز الذات

فان ما اكسبه الوجود وجوبه سبه العدم امتناعا

تصحيح الشئ مالم يتشخص لم يوجد وما لم يوجد

لم يتشخص على انهما متساوقان ليس احدهما على

الاخر متقدم المرتبة ليت اقول مالم يصير شخصا

يابى بنفس ذاته الكثيرة اى الاشتراك الحمل

ولو فى التصور بوجود الطبايع المرسله فى الاعيان

بقضاء العقل وحكم البرهان بل انى اقول

مالم يحف بالتشخص فالمحقوق بالتشخص اعم

من التشخص اليس انما التشخص بحسب نحو وجوده

يخص الشئ متمايز و الطبيعة المرسله بحسب وجودها

المختص بها ذات واحدة مبهمة بالقياس الى

الافراد غير مستنكفة ان يحقها خصوصيات عددية

تشخصه او تضمن فيها فقبول كثرة محصلة فهى لا محة

تحققها المبهمة الذات ووجدتها المتبهمة التحصيل

المسهم الكلام
الستغلى ١٢

عين الافراد المتخصصة في الوجود ملحوظة بعوارضها
المتشخصة واما التشخص الملحوظ بالطبيعة في الوجود
فعلى خلاف تلك الشاكلة حيث العقل بصارفه
عند التحليل في لحاظ اليقين والاهام منسوبا
اليه الوجود متميزا عن جملة ما سواه في التقرر غير
صحيح الحمل بحسب ذلك الوجود ولا بالمكان
الا على هوية واحدة هو بعينه لا غير تصحيح ان
للمطالب المتولدة في العلوم والصناعات
امهات اربعة مطلب ما ومطلب هل ومطلب
لم فما واى في سبيل التصور والحقيقة التصورية
وهل ولم في سبيل التصديق وللهيئة التاليفية
التصديقية والمادة ضربان ما بينه تشارحه للاسم
رنما سه حقيقه وكلاهما لا يصلحان سوالا وجوابا
الا بجوهريات الحقيقة اما بحسب دلالة الاسم
واما بحسب الوقوع في التجوهر فالاجوبة لا محدود

اسمه

الهمية وحدود تجوهرية وكل من الطائفتين
اما حدود توسعية على التجوز كما للاجناس
القصية والفصول البسيطة واما حدود
حقيقية على الحقيقة وانما هي لذوات المهيات
النوعية فان حمال والتفصيل المائزان
اعتبار المحدودية من اعتبار الحدية اعني
التمايز بالتعين والابهام في اللحاظ التحليلي
متصححان في التي بحسب الاسم وفي التي بحسب
التجوهر والوجود جميعا واما الرسوم فاذ هي
لا يعطي الا العوارض ولا علم بالحقيقة الا
العلم بالكنه فلا مساق لها الى شي من القسمين
ولا مساغ لها فيهما اصلا واللاي يعتبر المهية
ذاتية الحقيقة فان كانت الا سه بحسب نفس
جوهر الحقيقة كانت بالذاتيات والفصول
وانكانت بحسب المرتبة المتاخرة عن نفس

الذوات كل بالعوارض والخواص والهل
ثلثة اضرب هل الشئ فى نفس ذاته وهى
هلية بسيطة حقيقة و... على الاطلاق
اى وجوده فى نفسه وهل هلية بسيط مشهورية
وصيرورة الامر فيها ايضا عند التفتيش هو مفاد
البسيطة الحقيقية لا غير وهل شئ للشئ اى وجود
الشئ على صفة وهى هلية مركبة واللم يطلب
العلة ويعرفها اما لمجرد التصديق بالعقد واما
للشئ نفسه فاما فى هلية المركبة ثم اللم يطلب
والتعرف للعلة الجاعلية واما العلة الكمالية الغائية
التى هى العلة الفاعلية الجاعلية الجاعل وان اخرى
المطالب باستحقاق التقديم مطلب الماء
الذى يجب الشرح ثم بالتابعة له مطلب الهل
البسيط ثم لمطلب الما الذى يجب جوهر
الذات فى تقررها ثم مطلب الذى بقسمته ثم

مطلب

مطلب الهل المركب ثم المطلب اللم الذي ١٦
لنفس الاعتقاد ثم مطلب اللم الذي بحسب
العلة الجاعلة ثم المطلب اللم الذي للامر
في نفسه بحسب العلة الكمالية فهذه هي المطالب
الاصول واما مطلب من الذي هو مطلب
الهوية الشخصية وتعرفها فاما انه يقربان
مطلب الما الذي هو لتطلب الحقيقة المرسلة
ويعرفها فيجعل عن ذياللة و ذناته واما يدرج
في ذماله مطلب الاي لكون المدنية الشخصية
بعد الانية النوعية كما ذلك الانية النوعية من
بعد حق الاحدية الجنسية فاما ساير المطالب
الفروع كمطلب كم وكيف ومطلب اين
ومطلب متى فهي اما ذنابات للاني واما
يدرجه في ذمالات الهل المركب تصحيح البرهان
هو القياس اليقيني المقدمات المنتج بعقد هو بتة

حدی النتیجة لابد وان یکون الحد الاوسط علة
للتصدیق بالعقد لامحة فان کان مع ذلک
علة لمفاد العقد فی نفس الامر کان برهان لم
والا کان برهان انی فان الاوسط فیه معلولا
لمفاد العقد فهو للذی یخصه اسم الدلیل وان کان
هو وایاه متلازمین من حیث هما معلولا علة
واحدة فی درجة واحدة فهو البرهان الان علی
الاطلاق تصحیح انما المعتبر فی البرهان اللم علیة
الاوسط لوجود الاکبر اولا وجوده للاصغر لا لوجوده
اولا وجوده فی نفسه وفی برهان الان الض
معلولیة الاوسط ولوجود الاکبر اولا وجوده
للاصغر لا وجوده اولا وجوده فی نفسه فلا سواء
العلیة والمعلولیة بحسب الوجود او اللاوجود
مرسلا والعلیة بحسب الوجود او اللاوجود الاصغر
بل ربما کان المعلول بحسب الوجود فی نفسه علی

الارسال

ای بالنظر الی طبع المتلازمین
ان یکون کل منهما بطبعه
... استناده الی
... من حیث
... حیثیة استناده الیه
... اول من حیث واحدة ولکن اول من حیثین منضافتین

الارسال علة بحسب الوجود للاصغر فلذلك
كان قولنا الجسم مولف وكل مولف مولف
فللجسم مولف برهانا لميا فالمولف والمولف
متعاكسان فی العلیة والمعلولیة بحسب وجود کل
منهما فی نفسه وبحسب وجودهما للاصغر فکون
الجسم مولفا علة لکونه ذا مولف وان کان المولف
بحسب وجوده فی نفسه معلول وجود المولف
فی نفسه معلول وجود المولف فی نفسه وانما
نعنی بالمولف والمولف فی مثل مقامنا هذا ما
هو موتلف فی جوهره وما هو الصانع لجوهر الحقیقة
الموتلفة لانهما بما هما فی درجة التضایف فمن المنصرحات
ان توسط المضاف الحقیقی الحدی فی العلوم
والعلم بأحدی المضایفین بما هو مضاف مضمن
فی نفس العلم بالاخر تصحیح الیس النفس انما هو للعقل
المضاعف للشیء ای العلم التصدیقی بکونه

وتصرفت كونه وامتناع كونه علما وانما يستحيل ان
ينقلب جهلا ومعلول لا ضرورة لحصوله اولا
حصوله بحسب نفسه بل انما ذلك من تلقاء
تحقق العلية الموجبة اتفاقه اولا تحققها لاعرفان
تمام حيث القائم التفصيلي المضاعف بتقرر ما
هو علة الشيء الموجبة اياه لا علم بوجود ذلك
الشيء على الجهة الوجوبية وان كان قد علم وجود
المعلول بالفعل لا من سبيل العلة فانما يكون
نايل بالعلم وجودا جوازيا بالفعل لا على الشاكلة
المتاكدة الوجوبية فاذن اذا جعل المعلول المعلوم
الوجود بالفعل لا عن سبيل العلة حدا اوسط في
البرهان لم يكن يصح بذلك الا ان يقال بالعلم
مجردا لوجود بالفعل لما هو عليه وان كان على سبيل
الجواز لا على جهة التاكد التي هي سنة الوجوب اذ
ليس للشيء وجوب من سبيل معلوله وبالجملة من سبيل

ماليس هو علية الموجبة بشيء فان غيرك ان العلة
وان لم يكن لها وجوب بالمعلول وان لها وجوبا
بالقياس الى المعلول فاذا علم وجود المعلول
علم للعلة وجوب بالقياس فاسترح اعترارك
واعلمن انه لا يكون في وجوب الشيء بالقياس
الى الغير اعتبار ان الشيء وجوبا بالفعل ولكن
يجب الغير بل انما يكون بحسبه للغير مجرد استدعا
الا على سبيل الاقتضاء ان يكون للشيء وجوب
اما بنفسه واما من تلقاء عليه وسواء على ذلك
الاعتبار كان الشيء بحسب نفسه وفي نفس
الامر واجبا ام لا بل جايزا او ممتنعا ثم ولو
عزل النظر عن ذلك فانما الوجوب بالفعل
بالقياس الى الغير فرع خروج الغير في نفسه
بالفعل من الجواز الى الوجوب الا من تلقاء
وجوب العلة فلو اقتضى وجوب العلة من

تلقاء المعلول لكان قد عاد الامر وايراد
كذلك سبيل القول فى احد معلول علة واحدة
بالنسبة الى شقيقة الاخر فاذن قد افترقان
اولى البراهين باعطاء اليقين واحقها باطلاق
اسم البرهان عليه انما الذى هو من السبيل
اللمى ومن سبيل اخر هل انت مستغن ان
جوهر ذات المعلول كل ذات علية الموجبة
فلاجرم مهما عقلت العلة الموجبة التامة
عقلا تاما واكتهت بما هى علة موجبة تامة
لسنا نقول من حيث يلحظ حيثية العلة
المضايفة للمعلولية ولكنا نقول من كنهه
الحيثية التى هى لها موجبة تامة تنبعث عنها
بنفسها نفس ذات المعلول انبعاثا اوليا
فقد عقل المعلول عقلا تاما فانما يكون
يستوجب ذلك ان نقول العلة الموجبة

تامتها

بانيتها فقط لا بمهيتها ايضا فاذن اذا ان العلم
التام بالعلة الموجبة يستوجب العلم التام
بانيه المعلول وبخصوصية مهيته فانحى دالعلة
حد اوسط سبيل مستبين للاقتناص اليقين
التام الدايم بالمعلول عينية واذا ان العلم
التام بالمعلول لا يستوجب العلم التام بجوهر
ذات المعلول علم تام لا محة بجوهرما التي
هي علل مهيته ولكن العلة هناك ليست على
هذا السبيل بل هي علة شاكلة اخرى فاذن
اذا كان معاد العقد مما لا سبب له دواما
وقوعه في نفس الامر بحسب ذات الموضوع
لا بعلته واقتضاء بل بنفس جوهر الذات
فانه يكون امابين بنفسه واما انه مايوس عن
تبيانه بالنظر اذ لا تستبين من سبيل قياسي
استنابه بنفسه لا ان وسطنا ما ليس بسبب

لم يكن يتميز اليقين و هو العقل المضاعف
فان وسطن ما هو السبب الحرق العرض
تصحيح ما تلونا عليك اذ... في البراهين
الانية الساذجة بما فا علمن انه ربما ينعقد
برهان نفسي يتميز العقل المضاعف و هو
برهان ان اذا لم تكن انيا ساذجا بل كان
من صحابة اللم اما من حيث ان الاكبر في
صقف الاوسط من جهة اللمية من تلقاء
الموضوع هو الاصغر و ذلك في برهان الان
على الاطلاق و اما من حيث ان عقده من
بعد انعقاد برهان لم هو في صحابيه و في
مضايقه و ذلك في الدليل اما الاول
فلما اذا كان شيئ لشيئ هو بالبسيط
الحق و له عوارض ذاتية يلزم ذاته لنفس
ماهيته احدها فطري اللزوم له من حيث انه

بين

بين الاقتضاء له واخر منها خفي اللزوم
له من حيث انه عز بين الاقتضاء بالنسبة
اليه فتحد الشيء حدا اصغر والفطري اللزوم
البين اللمية حدا اوسط والمفيض اللزوم
الخفي اللمية والمفيض اللزوم الخفي اللمية
حدا اكبر كما قولنا الجوهر المجرد ووجوده لذاته
وكلما وجوده لذاته لا للمادة فهو عاقل ذاته
واما الثاني فكما اذا برهن من سبيل اللم
ان مجعولا ما في حد نفسه بحيث لا يصح ان يدخل
في الوجود الا بعلة جاعلة واجبة بذاتها ثم
شوهد وجوده فاستدل من سبيل الان من
وجوده المعلول لا من سبيل العلة على وجود
علية الجاعلية فان ذلك هو العلم العقلي
المضاعف بوجود علية ولوجوب وجودها
وامتناع لا وجودها على ضروريا يمتنع ان يزول

بتة تصحيح برهان اللم والان كما ينعقد ان
من اللاقية الاقترانية من حمليين او من
شرطيين او حملي وشرطي او شرطي وحملي وكذلك
ان ينعقد ان من القياسات الاستثنائية
والمستثنى فيها بازاء الاوسط في الحمليات
وانما يفيد من القياس الاقتراني ما ينتج ما لا يكون
في درجة شيء من المقدمتين بل اعرف فاما
قياس الخلف فلا ينعقد منه الا برهان ان الا
اذا ما رد الى المستقيم وكان في قوة ما من السبيل
اللمي وكذلك القياس المقسم وهو الاستقراء
التام لا يتصحح منه برهان لم بل انما برهان ان
ليس هو الذي على الاطلاق بل الذي هو الدليل
تصحيح ان اقواما يتاملون المصنوعات
فيومنون بالصانع الحق تعالى سلطانه وليسوا
سيكون الا وذلك سبيلهم وهم وصاحب

سبيلهم

سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين
لهم انه الحق و فريقا من ال العقل وضرب
اليقين يشهدون بالخلق على الخلق لا بالخلق
على الحق ويبصرون بابصار عقولهم من
كل شيء وجهه الكريم تبارك اسمه وتعالى جده
صاعدون من جاعل التقرر وناظم الوجود
الى مراتب المجعولات مندرجين الى اقصى
النظام على اوفق السبل واقوم القدود
لهم اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد
ثم الصديقون منهم واولئك الحكماء حقا
لا ينظرون الا في الطبيعة الموجود بما هو موجود
ولا يصفون الا للسان حال الموجود بما هو
وجود فيسمونه يشهد بالواجب الحق الشهادة
الكبرى فاذن انما الذي نحن في مجادلته
بثباته اولا ثبوت ما رابطه يبرهن عليه بالللمية

والمسئلة المتجردة هی اما ان للعالم ثانيا واجبا
بالذات وبحذبن النظر وتدقيق التامل كشف
ان الجواز الذاتي علة الضافة الى جاعل
واجب بالذات اما ان من الموجود قيوما
واجبا بالذات اذ طباع الموجود المطلق
بحسب نفسه او بحسب حال الوجود وهو الوجوب
تقتضی ذلک ناوح فی شرک انه حينئذ يكون
صانعة البارى للعالم وصدق الموجود المطلق
على ذاته لعلة هی ورا نفس ذاته الحق سبحانه
تعالى عن ذلك علوا كبيرا فاسترجه بان الصانعة
للعالم لحاظين لحاظ بحسب كونه شان ذات
القدوس يتقدس عن الاستناد الى علة اصلا
ولحاظ بحسب كونه حال العالم تقتضى بحسب
طباع الجواز ان يكون ذا صانع واجب بالذات
فالجائز الوجود بالذات بما انه جائز بالذات

اول

٤٢

اول علی وجود الواجب الوجود بالذات

فیه علی وجود نفسه وکک لصدق الموجود

المرسل علیه سبحانه لحاظان لحاظ بحسب ما

انه شان ذاته الحق وتعالی عن ان یکون لعلة

اولعلة ولحاظ بحسب ما ان هو حال الموجود

المطلق ومستدعاه والفحص یقتضی ان

بحسب نفسه وبحسب حال الطبایع الوجود

وهو الوجود بفیض لذلک تمت التصحیحات

بفضل الله العظیم فصل ... وفیه تقویمات

براهین ما وجد الوکد زعم تحصیله ونجاة اثباته

وتقویم ان لا وجوب لتقرر ما والوجود ما

الا من تلقاء الجاعل الحق ولا تشخص لطبیعة

ما الا من جهة الاستناد الی حیثیاته تقویم

السناقد نباک علی ان العالم الجواز الذاتی

لا اطباع له الا الجواز لان التقرر والبطلان والوجود

ویکدو کرده ای
نصف فصد ۱۲

بقال والدی وجهی
رحم منه ما کان کذا
وکذا ای بحالته وتلقاه
۱۲ ص

والعدم على ان يكون سنة السلب البسيط
التحصلي وانه لايصح التقرر ووجود الا على سبيل
الوجوب فتعين من ذلك انه لو كانت
عوالم التقرر والوجود بلا وجوب بالذات
وكانت الحقايق باسرها حيثيات جوازية
فاذا لوحظت جملة الجايزات المصرفة المترتبة
واللامترتبة والمتناهية واللامتناهية بلحاظة
اجمالية مستوعبة صودف الوجوب قد نشأ
الجواز بالذات فاذن يكون ضرورة التقرر
قد صدرت من لاضرورة التقرر والبطلان و
ضرورة الوجود من لاضرورة الوجود والعدم
فهل يسوغ الضرورة من اللاضرورة الا المنسلخ
من ضربة الفطرة العقلانية تقوم الليس كما وجود
المعلول من وجود علته فكذلك عدمه من
عدمها فاذا كانت المتقررات باسرها جايزة

بالذات

٢٤

بالذات كانت السلسلة المترتبة وكان
موا عليها بجملتها المدخول بالاسر في الوجود
من حيث الترتب بين عدماتها فلا وجودها
وانعدامها بالمرار سبا بحسب العلة والمعلولية
هي العدمات ليس هو بالا ولى من انصرافها
باسرها اي فعلية الوجود معا والبقاء على الفعلية
بحسب العلة والمعلولية بين الوجودات
فاذن لو لم يكن في التقرر قيوم واجب بالذات
بعين ترجح الفعلية لها بالاسر على اللافعلية
لكان ترجح بلا مرجح ووقوع بلا اولية بتة تقويم
اما عندك من المستبين انه لا يعقل انتفاء
اجزائه بالاسر وانه لا استناد وصدور
للكل الى العلة وعنها وراء استناد الاجزاء
وصدورها فاذن لا يضاف الكل الى الجزء
الا اضافة الصدورية وانما يدخل الجزء في

الصادر لا فيما عنه الصدور وانما الافتقار
الى الجزء فى ان يقال للكل قوام بالتاليف
منه فالجزء ليس ما عنه الصدور ولا من تمامات
ما عنه الصدور اذ هو من جملة ذات الصادر
فاذن مجموع الجائزات الصرفة ليست علية
الصادر هو عنها شئ من اجزائه اى جزء كان
ولا هى نفسه اذ لا يعقل صدور الشئ عن
نفسه فلا محة انما علية الموجود فى الخارج عنها
شئ والخارج عن جملة الجائزات هو الواجب
بالذات تقويم من المتصرح ان الموجود المطلق
بما هو موجود يمتنع ان يكون له مبدا اذ لو كان
له مبدا لكان قبل نفسه فالمتقرر كله والموجود
كله لا مبدا له بالضرورة العقلية والممكن المطلق
ليس مشارق للممكن المطلق بل انه مفرق عنه
فى التقرر بحسب نفس الامر لا محالة فما به يفرق

المتقرر

المتقرر المطلق والموجود عن الممكن المطلق
في نفس الامر هو القيوم الواجب تقويم بل
انت من المسلمين ان جملة الممكنات الصرفة
متناهيتها ولا متناهيتها كممكن واحد في حكم جواز
اللاوجود بالاسر من بدو الامر وصحة طرو العدم
بالاسر من بعد الوجود بالنظر الى ذواتها بما
هي هي على ان لا يوجد ولا يبقى شيء منها فلا
يتخلف اصلا وان امتنع انتفاؤها على التقرر
بوجوب المعلول عند وجود العلة ولا تمترى
في ان انتفاء جملة السلسلة بالاسر كونا من انحاء
عدمها بل انه اقوى انحاء عدم الجملة ولا في انه
انما يجب الوجود واذا ما قد امتنعت انحاء
العدم هو بقضيته بحد او ... فاذن لو انحصر
الموجود في الممكنات الصرفة لكان للجملة
المؤتلفة منها بالاسر تقرر ووجود بلا وجوب

اصلا وقد کنا ادریناک ان لا تقرر وجود
الا بالوجوب بتة تقویم ان سلسلة الجایزات
الصرفة یتصور لکل واحد من احادها انتفاء
فی ضمن انتفاء الکل بالاسر فهذا نحو من انحاء
العدم لکل واحد من الاحاد وقاطبة الاحاد
سواسیة فی الامتناع هذا النحو من العدم
بالنسبة الی کل واحد منها علی الاحاطة الاستغراقیة
فاذن لیس فی منة شی من الاحاد ان یحیل
هذا النحو من العدم لشیء من العدم لشیء منها
اصلا والعلم بالم یکن یحیل انحاء عدم المعلول
جمیعها لم یکن لوجب وجوده ولم یکن لوجب
وجوده لم یکن لفیض ذاته بالضرورة البرهانیة
فلو لم یکن فی الوجود الا الجایزات الصرفة
لم یکن فی وسع شیء منها ان یفیض شیابة
فاذن یکون الا ایجاب ولا وجوب ولا ایجاد

ولا وجود